E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

سياسة نهب العقّار فى الرّيف التّلمسانى من طرف الاستعمار الفرنسى إقليم أولاد ميمون

أنموذجا 1858– 1868م

The Policy of plundering the real-estate in the outskirts of Tlemcen's countryside by the French Colonialism The department of Ouled Mimoun as a model between 1858 and 1868.

عبد الوهاب أوسليم (*)

جامعة تيارت ، الجزائر

ouslimabdelwaheb@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2019/11/12 تاريخ القبول: 2020/04/04 تاريخ النشر: 2020/12/31

الملخص:

عالج هذا البحث مسألة النّهب العقارى للرّيف التّلمسانى،الذى مارسته الإدارة الإستعمارية الفرنسية،فبعد صدور القرار الإمبراطورى 13-10- 1858،تقرّر إنشاء مركز أوروبى فى إقليم قبيلة "أولاد ميمون"،أخذ اسم القبيلة أوّلا، ثم عرف لاحقا بـ"لاموريسيار".تحولت تلك القرية الأوروبية مابين 1858-1868، إلى كيان إدارى، وإقتصادى، وإجتماعى موسّع،وخدمت الهدف الذى أوجدت من أجله، ألا وهو المستوطن الأوروبي،فقد استطاعت الإدارة الاستعمارية تجريد قبيلة "أولاد ميمون"، من آلاف الهكتارات من العقّارات الأرضية،ذهب كلها لمشاريع استيطانية آنية، أو مستقبلية،أو كمخصّصات غابية، أبرز ذلك أراضٍ مثل "عين تاجمونت"، و"عين ركيسة"،و"بلاد الجيدة". تمثلت الآليات المستخدمة فى ذلك،فى عمليات البيع المباشر بالمزاد العلنى،أو عقود الامتياز المتساهلة جدّا مع الكولون، أمّا عن دور قانون سيناتوس-كونسيلت 1868، فقد أفقد أفراد القبيلة ما تبقى لهم من ملكيات،تحت مسمّى "الاعتراف بملكية القبيلة لأرضها"،حيث أصبحت تلك الأخيرة مجانبة للفقر، وفى المقابل تحقّق الغنى لشتات الأوروبيّين الوافدين إلى القرية ، وانتزعوا سيادتها، وصنع العقّار المنهوب بدون شك، جزءا هامّا من ثروتهم

(*) المؤلف المرسل: أوسليم عبد الوهاب ouslimabdelwaheb@gmail.com

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

الكلمات الدالة:
قبيلة أولاد ميمون ; قريةلاموريسيار ; القرار الإمبراطورى 13أكتوبر1858 ; سيناتوس- كونسيلت جانفى 1868 ; عقود الامتياز ; أرض بلاد الجِيدَة

Abstract:

The colonial administration realised for its European colonisers in 1858, a colonial fire-place in the heart of Ouled mimoun's territory in the south-east of Tlemcen's countryside .This European village took the name of Lamoricière Mimoun , between 1858-1868 from a village for The Europeans Colonisers to a Colonial Entity with larg administrative, economic and social powers. The French Colonialism has expropriated thousand of hectares ,Via excellence contracts from which a lot of colonisers benefited without big constraints and even via easy selling operations or acts with the colonisers which was under the supervision of the French Colonisers ; in addition to the destructive role of "Senatus-Consult"law 1868 , which in the end demembred Ouled Mimoun Tribe socially and economically .

Keywords: Ouled Mimoun Tribe ; Lamoricière village ; Imperial decision of 13 / 10/1858 ; Senatus-consult 1868 ; excellence contracts ; Bled Djida land

****

مقدمة:

أنشأت الإدارة الاستعمارية سنة 1858 لمعمّريها الأوروبيين، بؤرة استيطانية فى قلب إقليم قبيلة "أولاد ميمون" ،بالجنوب الشّرقى من الرّيف التّلمساني، و نظرا لتوفر المياه، وخصوبة الأراضي، كانت تلك الأخيرة قد شهدت فى الأزمنة الماضية، استيطانا رومانيا، عرفت فيه المدينة تطورا معتبرا .حملت القرية الأوروبية فى البداية اسم قبيلة "أولاد ميمون"،و بعد عدة سنوات،تمّ تغيير تسميتها لتصبح "لاموريسيار"Lamoricière، تكريما لأحد أكبر ضبّاط الجيش الفرنسي، فى النّصف الأوّل من القرن التّاسع عشر، والذى اشتهر كغيره بأعماله الإجرامية ضدّ الجزائريين.

واكبت الإدارة الاستعمارية هذه القرية،ورعتها إنشاءًا،وتنظيمًا،فاختارت لها أن تكون قريبة من الأراضى الفلاحية الخصبة، والمياه المتدفقة،وأن تُربَطَ بطرق المواصلات مع "تلمسان"،ومع باقى المراكز الأوروبية الأخرى داخل الإقليم،وروعى فى ذلك سَيطَرَةُ "الكولون"على مختلف المقدّرات الطبيعية،من أراضٍ خصبة،وكلأ طبيعي، وغابات،ولن تخرج عن ذلك الخطّ

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

أيضا، تلك القوانين الفرنسية التى تم استصدراها لفائدة القرية، فلم تكن إلاّ مُميّزَةً لها،وفى صفّ ساكنتها الأوروبية.

يمكننا من خلال هذا التّقديم، طرح الإشكالية العامّة التّالية: فيما تمثّلت أسس السياسة الاستعمارية الفرنسية،فى نهب العَقَّار الأرضى فى إقليم قبيلة" أولاد ميمون" مابين 1858-1868؟وكيف كانت نتائجها على الاستيطان من جهة،والقبيلة من جهة أخرى؟

أمّا الإشكاليات الفرعية لهذا البحث فستتمحور حول:ما الهدف من غرس مثل ذلك المركز الأوروبى فى إقليم القبيلة؟وما تداعيات ذلك على السكّان المحلّيين،على المستويين القريب،والبعيد؟ماهى الصيغ التى قنّنتها الإدارة الاستعمارية،من أجل تجريد القبيلة من أراضيها،و تمكين المعمّرين الأوروبيّين منها فى "أولاد ميمون،وما مدى نجاحها ؟ما مدى خطورة تطبيق القانون العقّارى"سيناتوس-كونسيلت" Sénatus-consulte على قبيلة "أولاد ميمون" سنة 1868؟ هل ساعد هذا الأخير، فلّاحى القبيلة على تعزيز استقلاليتهم الاقتصادية كما كانت يدّعى الاستعمار ؟ أم كان قانونا لسلب أراضى القبيلة بامتياز؟ ما مظاهر مقاومة القبيلة له؟ أم أنّ قلّة الحيلة، واستسلامها للأمر الواقع من جهة،وجبروت الإدارة الاستعمارية من جهة أخرى، هما من صنع الفارق فى ذلك الصراع؟

أصل قبيلة أولاد ميمون واستقرارها فى الاقليم من خلال المصادر الفرنسية

تعود العلاقات الأولى لقبيلة " أولاد ميمون"مع الإقليم الأصلى لها،عندما تعرّضت هذه الأخيرة للطرد فى غياهب الصحراء،من طرف السلطان "الأكحل المرينى" فى عهد الدويلات المغاربية المتناحرة، وبعد استعادته لعرشه المسلوب من المرينيين، قام السّلطان "أبوالحسن" مع بداية القرن الثّانى عشر الميلادى، بتقريبهم منه، حيث منحهم نظير وفائهم له، ملكية الاقليم الذى كانوا يشغلونه[01].

أمّا عن أصول القبيلة، فإنّ المصادر الفرنسية تؤيّد رأى"ابن خلدون"،وتكاد تتّفق معه على إدراجها ضمن "السّواعد"، إحدى فروع "الزّغبة "، التّى استقرّت فى الإقليم الأصلي لها، مابين القرنين الحادي، والثانى عشر الميلادي، لكنّها تجد نفسها عاجزة، عند الجّزم فى علاقة النّسب، أو القرابة،التى كانت تربط قبيلة " أولاد ميمون"،بقبائل"بنى عامر" العربية [02].

وبغضّ النّظر عن أصول قبيلة" أولاد ميمون"،فقد كانت علاقاتها متوافقة إلى حد كبير، مع القبائل الأخرى المجاورة لها، فقد استشهدت الدراسات الاستعمارية بتلك العلاقات المميّزة، التى كانت لهذه الأخيرة مع نظيرتها الأمازيغية، مؤكدة على أنّ قبائل "السّواعد"، التى

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

تنحدر منها قبيلة "أولاد ميمون"، قد جاءت إلى التّل كحليف لـ "بنى بدِين"،فرع من" بَني حَبيب " القبيلة الزّناتية،والتى كانت ترعى معها الماشية بالصّحراء [03].

انتهى مع بداية الاحتلال الفرنسى للجزائر، دور الالتزام السّياسى لقبيلة "أولاد ميمون" مع الحكم المركزى بالجزائر،ولم تعد قبيلة من قبائل مخزنه،فقد خاضت هذه الأخيرة بفرسانها، أبرز معارك الأمير فى منطقة "تلمسان"،لاسيما قتال" الحَضر" بقيادة"بن نُونة"، واعترفت بسلطة الأمير الحاج "عبد القادر" عليها،واتّبعت مصيره سنة 1833[04].غير أنّ إدارة الاحتلال لم تشأ منذ البداية، زعزعة استقرار هذه القبيلة،إذ حافظت على الوضع القائم الذى كان سائدًا فى العهد العثماني، حيث أبقت قبيلتي "أولاد ميمون"،و"بنى عامر"،ضمن كيان إدارى واحد[05].

دام تحالف هذه القبيلة مع الأمير عبد القادر تسع سنوات، أعلنت بعدها الإذعان للاستعمار الفرنسي والالتزام معه،وسوف يكون عدم الثّبات على المواقف السياسية مع المحتّل، ماتبقى من أربعينيات القرن التّاسع عشر، أبرز سمة لعلاقاتها مع هذا الأخير،فبعد استسلامها له للمرّة الأولى، ستشارك ضدّه فى الانتفاضة الكبرى لسنة 1845،ثم تهاجر إلى المغرب، لتقرّر العودة إلى إقليمها على عجل، والدخول فى الالتزام [06]. سهّل الفراغ الذى أوجدته قبيلة"أولاد ميمون"على المحتلِّ بعد هجرتها غير المنتظرة نحو المغرب الأقصى،التّصرّف الحُرَّ بعقّارها، وفى انتظار قرارات مصيرية فى حقّها، وكموقف أوّلِيّ من جانب الإدارة الاستعمارية،قامت هذه الأخيرة، بمصادرة كل ممتلكاتها كنتيجة لهجرتها سنة 1846 [07].

ومع استتباب الأمن لفرنسا فى المنطقة،خاصة السنوات الأولى للعهد الإمبراطورى،سيعرف إقليم المنطقة تطوّرات عقّارية خطيرة،أبرزها قضم أجزاء هامة من أراضى القبيلة لصالح المستوطنين الأوروبيين،وتطبيق قانون"سيناتوس-كونسيلت"-Sénatus consulte بداية من 1868. وعلى العموم فإنّ تواجد قبيلة "أولاد ميمون" فى الإقليم ،موغل فى القدم ،ومرتبط أساسا، بشؤون الزّراعة، وتربية الماشية.

القرار الإمبراطورى 13أكتوبر1858بانشاء قرية للأوروبيين على إقليم قبيلة"أولاد ميمون"

استجابة لمطالب المعمّرين الأوروبيين فى إقليم "أولاد ميمون"، استصدر" نابوليون الثالث" NapoléonIII مرسوما إمبراطوريا فى 13أوكتوبر 1858 ، تضمّن المرسوم ثلاث مواد،فقدنصّت مادّته الأولى، على إنشاء مركز للتجمّع البشرى فى سهول "أولاد ميمون"،يتكوّن فى البداية من خمسين مأوى [08] .أمّا مادته الثّانية،فقد حدّدت سعة الوعاء العقّاري المغتصب

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

بـ"ألف وواحد وخمسين هكتارًا، وثمانية وسبعين آرا"1051.78.00ه، طبقًا للتّصميم الهندسى المرفق به [09].فى حين اعتبرت مادّته الأخيرة،الأمير المكلّف بوزارة الجزائر، والمستعمرات، طرفا منفّذا له [10] .

عَقَبَ هذا المرسوم، قرار أميري فى 12 نوفمبر1858، نظّم كيفيات التّنفيذ، وعيّن الجهة الإدارية المنفّذة له، على الأرض الجزائرية، فقد نصّت مادّته الأولى، على أنّ توزيع، ورصّ، وتسوية قرية" أولاد ميمون"،فرع "تلمسان"،مقاطعة "وهران"، محدّد طبقا للتّصميم العام الملحق بالقرار الحالى [11]. فى حين نصّت مادّته الثّانية، على تعيين مكان يتمّ فيه إلصاق إرسالية من هذا التصميم، ليكون تحت تصّرف الجمهور [12] . أمّا المادة الثّالثة منه، فقد نصّت على تكليف الحاكم العسكرى لمقاطعة "وهران"، بتنفيذ هذا القرار [13].بقي رقم المساحة العقّارية للقرية الكولونيالية "أولاد ميمون"، بعيدا عن الاستقرار، فى ظل التّقارير الاستعمارية المتناقضة فيما بينها، رغم معاصرتها،أو قربها الزمني من المرسوم الإمبراطورى،فقد حدّد سند استعمارى رسمي،نابع عن مصلحة الاستعمار لسنتي 1858-1859،فى اطار تقريره العام عن تطوّر الاستعمار فى فرع" تلمسان"، السّعة العقّارية بـ1060.33.40هكتارًا،والتى وجب خصم00. 00. 41 هكتارًا منها، تخصّ الطّرق، والشّوارع، السّاحات، الوديان، والجداول المائية [14].

أضف الى ذلك، أنّ قرار الحاكم العام للجزائر بتاريخ 23فبراير1861،لم يكن ليختلف عن القرار الأميرى فى مادّته الأولى، إلّا فى نقطة واحدة هي: أنّ توزيع، ورصّ، وتسوية قرية " أولاد ميمون"، فرع" تلمسان"، إقليم "وهران"،المحدّد ابتدائيا بالقرار الوزارى لـ 12 نوفمبر1858،قد تمّ تعديله، ومحدّد نهائيّا طبقا للتّصميم الملحق بالقرار المعني [15].وكان هذا يعنى، ألاّ تعديل قد وقع بخصوص السّعة العقّارية للقرية، وهذا ما ذهب إليه أيضا، قانون "سيناتوس-كونسيلت"سنة 1868،الذى أكّده مجدّدا، كما جاء فى المرسوم الإمبراطورى لـ 13 أوكتوبر 1858.

عاد الالتباس مجدّدا مع السنوات الأولى للنّظام الجمهوري،من خلال التقرير التّاريخي،والإحصائي،الذى كان قد أعدّه المحافظ، أو المسيّر المدنى للقرية L'administrateur سنة 1877، فقد أورد ضمن تقريره الرّسمي رقما، هو فى الحقيقة، يقارب ضعف ما أعلن عنه المرسوم الإمبراطوري، ناهيك أنّه أخفق حتّى،فى ضبط التّاريخ الحقيقي لقرار الحاكم العام المذكور أعلاه، مستهلاّ حديثه منذ البداية، عن سعة الوعاء العقّاري،إذ سجّل عنه قائلا: " لقد

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

تمّ تأسيس المركز الأوروبى "لاموريسيار"،من خلال قرار الحاكم العام بتاريخ 25فبراير1861،تضمّن اقليمه الاستعمارى آنذاك، 2000 هكتارًا " [16].

هل كان هذا الالتباس، نتيجة جمع قيمة المساحة المخصّصة لبناء المركز الأوروبي، والأراضى التى ذهبت نحو مصلحة الاستعمار تمهيدا للتّصرّف بها؟ أم كان ببساطة نتيجة خطأ بشري؟ كذلك لا يجب إغفال فرضية خضوع الرقم ،لتعديلات فيما بعد،كما كان الشّأن مع التصويبات، التى كانت تعقب تطبيق قانون سيناتوس- كونسيلت على القبائل الجزائرية،ومهما يكن من أمر، فإنّ المركز الأوروبى لـ" أولاد ميمون"،طال الأمد، أوقصر،كان سيشهد حتما توسّعا جديدا، مقارنة بوعائه العقّارى الأصلى، وهذا تجاوبا مع تزايد الوافدين الجدد من المستوطنين الدّخلاء.

يمكن الإشارة إلى أمر آخر، يتعلّق بتسمية المركز الأوروبي، فقد أوصى التقرير الموجّه إلى الإمبراطور "نابوليون الثالث"، وبموافقة الحاكم العام للجزائر أيضا،بضرورة الحفاظ على الاسم العربى لدوَّار" أولاد ميمون"، ترضية للإمبراطور الطّامح إلى إنشاء مملكة عربية على أرض الجزائر،ذات النوايا المشبوهة،وقد أشار التّقرير بالجملة الصّريحة قائلا :"إن الحاكم العام يعتقد أيضا، بالحفاظ على اسم دوار "أولاد ميمون"، الذى يحمله منذ زمن لا تعيه الذاكرة،وعلى السّاكنة من الأهالى تأسيسه" [17]. أخذ المركز الأوروبى فى نهاية العهد الإمبراطوري تسمية "لاموريسيار"Lamoricière،تحويرا للاسم العائلى دولاموريسيارDelamoricière،أحد أهم جنرالات فرنسا فى النصف الأوّل من القرن الـ 19، وتخليدا لدوره فى إرساء معالم النّظام الاستعماري فى الجزائر، حتّى وإن كانت مواقفه السياسية فى فرنسا خاصّة،لا تزال تحتفظ له بالعداء الصّريح للنّظام الجمهوري،وذلك أشهرا قليلة قبل الإعلان عن هذا الأخير.

آليات انتقال العقّار نحو الاستيطان قبل تطبيق سيناتوس- كونسيلت 1868في "أولاد ميمون"

انتقل العقار الأرضى فى "أولاد ميمون" نحو الاستيطان، من خلال آليات مختلفة، كالبيع العمومى عن طريق المزاد العلنى، ولكن أيضا،من خلال شهادة الحيازة، التى كان يحصل عليها المعمّرون الأوربّيون، الناتجة عن عقود الامتياز القابلة للنّقل، والتّحويل، ومن خلال تنازل أملاك دولة الاحتلال، عن أراض بعينها، إلى مصلحة الاستيطان الفرنسية، تحقيقا للمصلحة الخاصّة للاستيطان الفرنسى.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

استفاد عديد المعمّرين من أراضٍ على إقليم قبيلة "أولاد ميمون"،حتّى قبل صدور القرار الإمبراطوري سنة 1858، بإنشاء المركز الأوروبى،فقد أشرف رئيس مصلحة التّسجيلات، والأملاك الفرنسية،يوم 12 نوفمبر من سنة 1856، على تنظيم مزاد للبيع العلنى العمومي، لإثني وستّين حصّة أرضية من الملكيات المغتصبة، تراوحت مساحتها مابين 20و30 هكتارًا، فى حين بلغت مساحتها الإجمالية 1950.44.40هكتارًا [18].

كانت الإدارة الاستعمارية قبل أشهر، وممثّلةً فى الحاكم العام الفرنسي، قد رفضت مشروع امتياز تقدّم به معمّران أوروبيّان، هما "قارافينى" Garavini،و"مانيقا" Manégat ، للاستفادة من أرض مَرجيةٍ مساحتها 2029 هكتارًا،و من جهته،حاول الحاكم العام إقناع السّلطات العسكرية، بضرورة ترتيب عملية البيع لهذه "المروج"،وترتيب مشروع حصص Projet de lotissement،ودفتر شروط[19] . وقد يكون جانب مهم من هذه الأراضي، هو الذى تم بيعه من خلال المزاد العلنى السّابق،إذ كان بعض منظّرى الاستعمار فى الجزائر، متخوّفين بشدّة، من الأراضى الفلاحية التى آلت إلى بعض المعمّرين عن طريق الامتياز، ذلك أنّ أغلبها فى المركز الأوروبي، لم يكن يستثمر فى الانتاج الفلاحي،وكان يحتكر احتكارًا، ما كان يبقى تلكم الأراضى معطّلة، عن الغاية التى أريدت لها [20].

حرصت الإدارة الاستعمارية على مواكبة عقود الامتياز، التى كانت تمنح لمعمّريها الأوربيين، ومراقبة الأشغال المسطّرة للمستفيدين منها،من خلال تنظيمها عبر القرارات،والمراسيم،وأيضا عبر لجان تقنية للتّحقيق على أرض الواقع، ثلاثية الأعضاء،مكوّنة من عضوين شَرعيينِ هما :مفتّش مصلحة الاستيطانInspecteur de la colonisation ،ومهندس مسّاح للأراضىGéomètre du service topographique، وعضو أخير، من المعمّرين يقوم على تمثيلهم، يجرى تعيينه من طرف الهيئة الاستعمارية المختصّة، تطبيقا للمادة السابعة من قرار 26 أبريل 1851.يستفيد من عقد الامتياز طرف آخر، فى حال أَخفَقَ المستفيد السّابق، فى تحقيق الأهداف الاستعمارية المسطّرة، كون أنّ عقد الامتياز هذا، قابل للتّحويل، والنّقلtransmissible ، وتتدبّر اللّجنة شروط نقله إلى الطرف الجديد، وما يتبع ذلك من تعويضات مالية، يستفيد منها الطرف المتنَازِلُ،بحكم إنفاقه من جيبه الخاص على هذا المشروع، تطبيقا لمرسوم 26أوت 1860.

قامت هذه اللّجنة على سبيل المثال لا الحصر، بمعاينة عشر مشاريع امتياز فى 15جويلية 1861، كان قد استفاد أصحابها منها، مابين 15 أبريل و14 جوان 1859،تضمّنت فى

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

أغلبها، حصصا أرضية للبناء،ومشاريع فلاحية، وأراضى مروج، تراوحت مساحتها الفردية مابين 16.08.00 و20.66.00 هكتارًا، فى حين بلغ مجموع مساحتها 184.27.20هكتارًا،ورغم التأخّر المسجّل فى بناء السّكنات الاستيطانية،إذ أنّ غالبيتها لم يكن قد ارتفع عن الأرض، رأت اللّجنة منح أصحابها، مهلة سنة اضافية لإكمال المشاريع، وقد أخذ الحاكم العسكرى لمقاطعة "وهران"برأي هذه الأخيرة،التى حصلت فى 06 أوت 1861 على موافقته النّهائية [21].

التأمت لجنة أخرى للتّحقيق، بموجب التّكليف الصادر عن الحاكم العسكرى لمقاطعة "وهران"، بتاريخ 24 مارس 1864،بعضوية مفتش مصلحة الاستيطان "شانلو ألفونس"Chanloup Alphonse،مهندس مسّاح للأراضى عن مصلحة الطوبوغرافية، "باتاي برتراند"Bataille Bertrand ، وممثّل عن المعمّرين، هو الملّاك "جيرار جون باتيست" Gerard Jean Batiste، وذلك للنّظر فى شروط عقدي امتياز، خصّ الأوّل: السيد "ديبوي تيودور"Dupuit Théodore،الذى تحصّل عليه بتاريخ 26أبريل 1861،أمّا الثّانى: فكان يخصّ السيد: "جوليا بيار "Julia Pierre،الذى حصل عليه بتاريخ 29 سبتمبر1861 [22].

أفضت أعمال اللّجنة فى 17 أفريل 1864، إلى نقل عقد امتياز المعمّر المذكور أعلاه، إلي "أنجلين فايي"Angéline Fayet، زوجة السيّد" قينيار"Guiniard،والمتمثّل فى قطعة أرض للبناء، تحمل الرقم05،كان بها منزل من ثلاث غرف، وحظيرة للحيوانات، وقطعتان أرضيتان أخريان مخصّصتان للزّراعة، تَحمِلان الرقمين 13و37، بمساحة إجمالية قدّرت بـ 16.06.40هكتارًا،وتعويض السيّد "ديبوى تيودور"،بألفي وخمسمائة فرنك تقريبا،نظير أشغال بناء سور حول ساحة المنزل [23]. قامت اللّجنة أيضا، بالنّظر فى عقد امتياز "جوليا بيار"،والذى كان يضم قطعة أرض للبناء، تحمل الرقم48، وقطعتين أخريين للفلاحة، تحملان الرقمين 12و62،بمجوع مساحة قدّرت بـ17.26.80هكتارًا. تمّ نقل العقد إلى أحد الملاّكين بـ"أولاد ميمون"، هو السيّد "روجى لويس" Roger Louis، هذا الأخير، الذى استفاد أيضا من عقد امتياز آخر، كان فى ملكية المعمّر "بريل" Brel، فى حين لم تجد مقترحات اللّجنة صعوبة، فى الحصول على موافقة الهيئة العسكرية العليا للجهة، بتاريخ 08 ماي 1864.

ذيّلت اللّجنة تقريرها التّحقيقي بإقرار موقّع، من طرف المستفيد من عقد الامتياز"روجى لويس"، جاء فى نهايته مايلى: " أنّه بسبب المصاريف التى قمت بصرفها بعنايتى، على الامتياز الحالي، وذلك الذى حزته من السيّد "بريل،" معمّر بالقرية المذكورة، لقد صرفت

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

مبلغ 12000فرنكا تقريبا،من أجل البناء،أو الأشغال الأخرى المختلفة ،فعلى الادارة العليا أن تتكرم، وتمنحنى العقد النّهائى للملكية" [24].

كانت مختلف المصالح الاستعمارية المدنيّة، والعسكريّة، تعملان مع بعضها البعض، بتجانس، وتنسيق رهيبين ، خاصة إذا ما تعلّق الأمر،باستباحة العقّار الجزائري، وتقنين استغلاله، حيث راسل الحاكم العام الفرنسي يوم 19 ماي 1866، نظيره الحاكم العسكرى لمقاطعة "وهران"،بخصوص مطلب عقّارى كان هذا ألأخير، قد عبّر عنه مع رئيس مصلحة الأملاك الاستعمارية، بشكل ثنائي.تمثّل المطلب فى إسناد القطعة الأرضية رقم 50، المتواجدة فى المركز الاوروبى"أولاد ميمون"،إلى مصلحة القناطر والطرقات Service des Ponts et Chaussées ،من أجل بناء منزل مسخّر، لإيواء مُستخدمَين، مكلّفَين بالأشغال داخل المركز، الأوّل: حارس للمياه، أماّ الثّاني: فمراقب لعمال القناطر، والطّرقات [25].

تطبيق قانون سيناتوس- كونسيلت 1863على قبيلة أولاد ميمون بداية جانفى 1868 وتداعياته

لم تصدر نتائج تطبيق هذا القانون إلاّ بداية سنة 1868، بعد أشهر من العمل المضني، والذى قامت به لجنة إدارية مختلطة،مابين إداريين، وتقنيين فرنسيين،وممثلين عن أهل الإقليم، المنتمين إلى مايعرف بـ "الجماعة"، وقد أفضت الأعمال إلى تعيين حدود إقليم قبيلة "أولاد ميمون"،تبعا لأحكام الفصل 01و02 من المادة 02 للقانون، بوصفها أنّها " مقامة على بعد 30كم تقريبا من "تلمسان"،على الطريق الرابط مابين المدينة، و"سيدى بلعباس"،يحدّها شمالا" أولاد سيدى العبدلى"،و"أولاد زاير"،ومن الشرق"أولاد سيدى علي بن يوب"،من الجنوب"بنى سميّل"،و"أولاد بالغ"،من الغرب "أهل الواد"،و"بنى وازّان" " [26].

لم يمرّ تطبيق قانون "سيناتوس-كونسيلت"بسهولة،لأن عملية التّحديد Délimitation ،قد عرفت اعتراضات من طرف بعض القبائل المجاورة، أوّلها "بني سميّل"، التي أبدت رغبتها في أن يشمل إقليمها أراضٍ،كانت تملكها داخل قبيلة "أولاد ميمون"،ثانيها عدم تَقبّل "أولاد سيدي علي بن يوب"،الحدود المقترحة في التّقسيمات الإدارية،ما بين "تلمسان" ،و"سيدي بلعباس"،و تطلّب حسب ما جاء في التّقرير الموجه إلى الإمبراطور،تدخّل اللّجان الإدارية لوضع الجميع في حالة اتفاق،و مصالحة [27].

حدّد قانون "سيناتوس-كونسيلت"، محيط إقليم القبيلة بـ 84 تخما حدوديا Borne ،و بعدة نقاط مثلّثاتية trigonométrique،تحتضن مساحة قدّرت بـ38551.56.80 هكتارًا،

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

وجب خصم 2076.48.00 هكتارًا منها، لمصلحة أملاك دولة الاستعمار، المعروفة بـ "الدّومين" Domaine، التي استقطع منها 1051.78.00هكتارًا في فبراير 1855، استفاد بها المركز الأوروبى"أولاد ميمون"،و ذهبت1024.70.00 هكتارًا كعقّار احتياطي للبيع، وعقود الامتياز في المستقبل [28]. هكذا اعترف المرسوم الإمبراطورى الموقّع فى الـ15 جانفى1868، لقبيلة "أولاد ميمون" بعد عمليات الخصم، بامتلاك مساحة صافية، و قدرها 36475.08.80هكتارًا [29].

كانت مقترحات اللّجنة تقضي، بجمع القبيلة داخل إقليم واحد،وإن كانت شساعة المساحة،وضخامة الثّروات المتواجدة بها ،تتيح تقسيمها إلى اثنين، لكن الجانب الاستراتيجى، والرؤية الاستعمارية النافذة، حالت دون ذلك، وهذا ما ذهب إليه الحاكم العام أيضا، الذى اعتقد ضرورة تنظيم هذا الجزء من البلاد بقوّة، لأنّه مجاور للقبائل الصّحراوية ، هذا سوف يجعل منه ، ملتقى لتلك الآتية من الجنوب، نحو التّل [30].

لم تغفل الإدارة الاستعمارية أهمية الإحصاء السكّاني، والاقتصادي، لإقليم "أولاد ميمون" الغنىّ بثرواته، حيث أشار التّقرير النّهائي سنة 1868،أنّ الإقليم تسكنه2707نسمة،لا تمتلك فيه القبيلة إلاّ ثلاثة بيوت، بالإضافةإلى36كوخا،و389خيمة،أمّا اقتصادها فهو مرتبط بزراعة الحبوب أساسا،حيث كانت تزرع القبيلة حسب الإحصاء المحلّى، 140سكّة،وثلثي السّكة،إضافة إلى تربية الماشية التى كانت متوفّرة، حيث أحصى التّقرير 1616من البقر،و8852 من الغنم ،و2865 من الماعز، و376 من الأحصنة، والبغال... [31].

أشرنا فيما سبق أنّ عددا مهما من أفراد قبيلة "أولاد ميمون"،قد هاجر إلى المغرب بعد إنتفاضة 1845، ولدى عودة أغلبهم إلى أرض الوطن، وجدوا ممتلكاتهم العقّارية المختلفة، قد صودرت من طرف الادارة الاستعمارية،بل أنّ عددا مهمّا منها، تمّ التصرّف به بكل حرية،ما دفع بهؤلاء ولسنوات، للمطالبة بحقوقهم المشروعة،الأمر الذى استجاب إليه الإمبراطور "نابوليون الثالث". أصدر الإمبراطور فى 21 أفريل1861،قرار رفع اليد عن المصادرة،يخصّ أملاك عدة قبائل من مقاطعة "وهران"، وكان على هؤلاء المتظلّمين، مخاطبة اللّجنة المحلّية المعروفة باسم "الجماعة".وكان قد سجّل التّقرير الموجّه للإمبراطور،بخصوص هذا الشّأن مايلى: " تمّ التّعبير عن 643 مطلبا ،والذى لم يحرك أي معارضة من طرف" الجماعة"،لكن أغلب هذه المطالب كان يخصّ أراض، يطالب بها "الدّومين" أيضا " [32].

سوف يدخل أفراد قبيلة "أولاد ميمون"بعد هذا التاريخ، حربا طويلة ضدّ الإدارة الاستعمارية، وخاصة مع مصلحة "الدّومين"،من أجل اثبات المطالب المعبّر عنها من

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

طرفهم،المتمحورة أساسا حول العقّارات، من أراض فلاحية، وغابات، ومسالك،وعقّارات أخرى،سلاحهم إثبات الممتلكات، والحقوق المسلوبة،وزادهم الصبر، والمصابرة، على إدارة هي فى حقيقة الأمر، الخصم، والحكم .

أورد الأرشيف الفرنسى عدّة أمثلة عن ذلك الصراع،الذى كان قائما مابين أبناء القبيلة، و"الدّومين"،من ذلك، مطالب الطّرفين فى امتلاك خمسة عشر عقّارا في إقليم "أولاد ميمون"،وبعد فترة من الدراسة، والمشاورات، تمّ التوصّل إلى منح ملكية سبعة منها للقبيلة،ومنح عدد مماثل لـ"الدّومين"، بمساحة قدّرت بـ 214.65.51هكتارًا، ذهب 70.62.00 منهامن أجل بناء "خَانٍ" Caravanesérail، فى الجهة المعروفة بـ "مشرع غاتب"Mechera Reteb، أمّا العقّار المتبقّي، والذى كانت تبلغ مساحته 14.70.00هكتارًا، والمعروف بـ"حُجَرْ الرُّوم"Hadjar Roum،وبسبب عدم إمكانية الحصول عليه من طرف "الدّومين"،تمّ تصنيفه ضمن الأملاك المتنازع عليها [33].

مثال آخر عن ثمانية وأربعين قطعة أرضية،كانت قد تعرّضت للمصادرة، وكان "الدّومين" يطالب بملكيتها،رغم قابلية عدد منها للعودة إلى مالكيها الشّرعيين، وفق قانون رفع اليد لـ21 أفريل 1866، وبعد دراسة للمسألة، استطاع أصحاب الحقوق من القبيلة استرجاع خمسة وثلاثين قطعة،في حين أبقي على ثلاثة عشر منها لصالح "الدّومين"،بمساحة قدّرت بـ 311.41.00هكتارًا. لقد اعتبر التّقرير النهائي، أنّ الاعتراضات بخصوصها لم تكن مشروعة،وإن كانت الملاحظة البارزة على هذا الأخير،ابتعاده دائما ،عن ذكر المساحات الأرضية التى استرجعتها القبيلة،فى حين يركّز على المساحات المتنازع عليها [34].

وإذا ما اعتقدنا أن عمليات سلب العقّار، والمماطلة فى إعادته لمستحقّيه بشتى الطّرق، كانت مرتبطة بالأراضى الفلاحية فقط،سنكون واهمين بدون شك، فقد امتدّ الصراع أيضا بين القبيلة، و"الدّومين"، ليصل إلى الممتلكات الغابية،التي كانت تمثّل حصة الأسد من المطالب، بمساحة قدّرت بـ 15281.35.89هكتارًا، مُشكّلةً فوجين اثنين، يمتدّ أوّله فى الجهة الغربية من إقليم القبيلة، بمساحة قدّرت بـ 316.13.00هكتارًا ،أمّا الثّاني ففى الشّرق،والشّمال الشرقي،بمساحة قدّرت بـ14965.22.89هكتارًا [35].

سارعت الادارة الاستعمارية للإبقاء على ماسمّته،بـ "الحفاظ على حقوق الدّومين"،والانشغال بمصالح الاستيطان، والمستوطنين الأوروبيين ،ومواجهة مطالب متجددة،كان قد عبّر عنها أربعة من أفراد القبيلة،خصّت ثلاث قطع أرضية،منتمية للفوج الأوّل

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

من المساحة الغابية، مجموع مساحتها26.86.00 هكتارًا، حيث لم ترد الإدارة الاستعمارية الفّصل فى الأمر، واكتفت بتصنيف هذا المطلب،فى خانة النّزاع مابين الأفراد، ودولة الاحتلال[36].

عادت مساحة 289.27.00 هكتارًا من الأراضى الغابية،إلى ملكية دولة الاحتلال من ضمن الـ 316.13.00 هـ،و رغم ضآلة عدد المستوطنين الأوروبيين،لم تخف الإدارة المحلية نيّتها ،فى تسخيرها للأوروبيين نظرا لمحاذاتها لهم، ويمكنها مستقبلا أن تُشكّل غابة بلدية للمركز،لهذا أعفت هذا العقّار من حقوق الاستخدام [37].

تجدّدت آمال بعض أفراد القبيلة، فى استرجاع أراضيها الغابية ضمن الفوج الثّانى، حيث كان يقوم عدد منهم على زراعة 85 سكّة،بالحساب المحلّى المتوارث عن الأجداد،وذلك فى الأراضى المسمّاة:"نَعيمة"Naima ،"عين تَاجمُوث"Ain Tadjmout ،"عين رِكِيسَة"Ain Rekissa،وقد استطاع هؤلاء استرجاع4862.89.89 هكتارًا، بدون اعتراض للّجنة، حسب ماجاء فى تقرير قانون "سيناتوس-كونسيلت" [38].تمّ توزيع فارق الحصّة الغابية والمقدّر بـ10102.33.00هكتارًا، على ثلاثة أجزاء معروفة بتسمياتها المحلّية، الجزء الأوّل: "الحبوس" El Habbousبـ2590.34.00 هكتارًا، الجزء الثاني:"دَايَت الغَزَال"Dait El Ghezelبـ 1417.36.00هكتارًا،الجزء الثّالث:"بلاد الجِيدَة"Bled Djida بـ 6094.63.00هكتارًا، ومن خلال الاقتراح المزدوج للحاكم العام الفرنسي، تمّ تصنيف الجزء الأوّل، والثّاني بمجموع 4007.70.00 هكتارًا ، أرضا غابية تابعة لأملاك دولة الاحتلال، معفيّة من حقوق الاستخدام، مع التّحفّظ على حقوق بعض أفراد القبيلة،الذين كانوا يزرعون فيها مساحة 123.34.06 هكتارًا،كما تمّ أيضا بالتحفّظ على حقوق بعض الأفراد، الذين كانوا يحرثون ضمن هذا الجزء 210.82.00 هكتارًا ،و تصنيف "بلاد الجِيدَة" كـ" أرضٍ مَسلكية بلدية" communales Terre de parcours تركت للقبيلة [39].

أدّت السيّاسة الممنهجة من طرف الاستعمار، فى تجريد قبيلة "أولاد ميمون" ممّا أمكن من المساحات الغابية،ووضعها فى متناول المستوطنين، إلى ازدهار تجارة "فحم الخشب"،و"لِحَاءِ البَلُّوط"، هذا الأخير، الذى كان موجّها لدباغة الجلود،حيث كانا يمّثلان حسب تقرير المحافظ المدنى للمركز،ما يقارب العقد على تطبيق قانون "سيناتوس-كونسيلت"،أبرز صادرات المركز الأوروبى "لاموريسيار" [40].

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

لكنّ هذه التجارة و خاصة تجارة "اللّحاء"، قد تعرّضت على ما يبدو إلى كساد حقيقي، بعد عقد آخر من الزّمن، لم يُجِبِ الأرشيف الفرنسى عن أسبابه، فقد يكون فى رأينا، الاستغلال المفرط للغابات،أو تحول مفاجئ فى المسار الاقتصادي،سببين وجيهين فى ذلك،وكان "كورتو" Courtot رئيس بلدية "لاموريسيار"،وأحد كبار أعيانها، قد سجّل بمرارة سنة 1889:" أنّ تلك االثّروة لم يعد لها أي وجود،وأنّه من المهمّ، إيجاد أنشطة فلاحية بديلة" [41].

لم تغفل الإدارة الاستعمارية عن ضمان مصالح مستوطنيها الأمنية منها، والاستراتيجية،فقد ضمّت اللّجنة دون اعتراضات، موقعين إلى ممتلكات "الدّومين"،كان الأوّل بمساحة 52.00.00 هكتارًا، قريب من منابع مائية، وُجّه لاستخدامات عسكرية كمخيّم،أو معسكر،أمّا الموقع الثّاني فبمساحة 10.00.00 هكتارًا، خصّص لتشييد محطّة تلغراف ولواحقها [42] .كما أنّها لم تغفل عن أموات القبيلة أيضا،فقد صَنّف قانون "سيناتوس-كونسيلت"ضمن الممتلكات البلدية، بالموازاة مع "بلاد الجِيدة"، مساحة 28.52.00 هكتارًا ،كانت تمثّل المساحة الإجمالية التى أقيمت عليها ،ستّين مقبرة، ومزارا إسلاميا [43].

لاحظ تقرير قانون "سيناتوس-كونسيلت" الموجّه للإمبراطور، بعد تأكيد، أو نفى المطالب التّرابية لكلا الطّرفين فى إقليم القبيلة، عدم وجود أي أراضٍ تزرع بشكل جماعي، أوما كان يُعرَفُ بأراضي "العَرش"،أمّا أراضى "المِلك"،أي الملكيات الفردية، فقد بلغت 25095.79.29 هكتارًا، بما فى ذلك، ثلاث عقود امتياز حصل عليها أوروبيون، مجموع مساحتها 93.89.15هكتارًا، وتَعويضٍ ترابي استفاد منه أحد أفراد القبيلة،قدّرت مساحته بـ 13.60.00هكتارًا [44] .

بلغت أراضى الممتلكات البلدية 6123.15.00 هكتارًا،أمّا العمومية 329.55.00هكتارًا،ما جعل الإدارة الاستعمارية، تحضى بكم وافر من الأراضى الاحتياطية،فى الوقت الذى سيطرت فيها مصلحة أملاك دولة الاحتلال، أو" الدّومين"، على مساحة 588.06.51 هكتارًا من الأراضى الزّراعية،و4296.97.00 هكتارًا من المساحات الغابية،بمساحة إجمالية قدّرت بـ 4485.03.51هكتارًا [45] .

تمّ تصنيف القطعة الأرضية المعروفة باسم "حْجَرْ الرُّوم"، بمساحة 14.70.00هكتارًا (والتي لم يكن قد فصل فيها آنذاك)، بالإضافة إلى ثلاث قطع أرضية أخرى،متواجدة ضمن الفوج الغابي الجنوبى الغربى، مساحتها 26.86.00 هكتارًا،بشكل مؤقّت،

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

ضمن الأراضى المتنازع عليها مابين إدارة الاحتلال، ومجموعة من أفراد القبيلة ،وبلغ مجموع مساحتها 41.56.00هكتارًا [46].

أدى تطبيق قانون "سيناتوس- كونسيلت"1863، إلى ضعضعة قبيلة "أولاد ميمون"، سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، حيث اهتز تماسكها الطبيعي، وأضيعت هويّتها الدّينية،وأعرافها الاجتماعية،أمّا الإدارة الفرنسية الإمبراطورية التّوجّه،فقد كانت ترى فيه قانونا تقدّميا،سوف يُعترفُ للجزائرى من خلاله، بالملكية الشّرعية للعقّار،وسيحميه من جشع الاستيطان الأوروبي،وسيأتى هذا الأخير فى العهد الجمهوري، على ما تبقي، من خلال القوانين العقّارية الجديدة، والسياسة الضّريبية، لنهب المزيد من عَقَّار القبيلة.

خاتمة

تحوّل المركز الأوروبى "لاموريسيار" مابين 1858-1868،من قرية للمعمّرين الأوروبيين،إلى كيان استيطاني، يتمتّع بكل المعالم الإدارية والاقتصادية والاجتماعية مستفيدا من تحيّز القوانين الاستعمارية،وتحوّل ساكنته من الأوروبّيين خاصّة،إلى رقم مُهمّ لدى دولة الاحتلال،من أجل إنجاح السياسة الاستيطانية في ريف "تلمسان"، وعليه يمكن استنتاج الآتى:

1-أصبحت طبقة المعمّرين الأوروبيين، الطبقة الاجتماعية،والاقتصادية ،المحضوضة فى المركز الأوروبى"لاموريسيار"، والتى أصبحت تمتلك فى بضع سنين، ثروة عقّارية ،ومالية لايستهان بها،في حين أُسقِطَت الطبقة المحليّة من علّية الهرم، و فقدت كثيرا من امتيازاتها.

2- وصف غالبية المعمّرين العهد الإمبراطورى بالتحيّز للجزائريين، متّهمين "نابوليون الثالث" بموالاتهم،من خلال مشروعه المعروف بـ "المملكة العربية"،لكن تناسوا أن ذلك العهد، هو الذى فتح لهم الأبواب الأولى للاستيطان، من خلال عديد القرى الاستعمارية، التى تمّ إحداثها فى الرّيف التّلمسانى، دون نكران الدَّور المدمّر لقانون "سيناتوس-كونسيلت" 1863-1868،الذى استطاع تفكيك قبيلة "أولاد ميمون" اجتماعيا، واقتصاديا،وتجريدها من أملاكها العقّارية ،دون أن يهرق جنودها الفرنسيّون، نقطة دم واحدة.

3-كانت الإدارة الاستعمارية ممثلة فى مصلحة الأملاك الاستعمارية "الدّومين"، مرنة جدا فى استغلال العقَّار المسلوب، من خلال تشجيع عقود الامتياز،أو تخصيص بعضه للمصلحة الاستعمارية،بالتّعاون مع المصالح، والإدارات الأخرى،أو حتّى كرائه لبعض المعمّرين،أو بعض القيادات الجزائرية المقرّبَة من الاستعمار. لكنّها كانت تجد نفسها أكثر ارتياحا، عندما تتخلّص من بعض العقّارات الأرضية،ذات الطبيعة الجغرافية الصَّعبة، أو المردود المنخفض،أو حتّى

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

التى كانت تحتاج إلى جهد كبير لاستصلاحها،من خلال عمليات البيع بالمزاد العلني، للحصول على عوائد مالية ، يمكن لها أن تُضخّ من جديد، لصالح الاستيطان الأوروبى.

4-لم تستطع سياسة سلب العقّار من طرف الإدارة الاستعمارية، صرف النّظر عن ذلك التّساهل مع المعمّرين، عند ابرام عقود الامتياز، أو حتّى عند تحويله إلى طرف آخر من المعَمّرين، وبيّن حرص تلك الإدارة،على الإبقاء على تفوّق هؤلاء المعمّرين ماليّا، وعقّاريّا ،خاصة وأنّ بعضهم، كان يحوز فى الوقت ذاته، عدّة عقود امتياز.

5-بيّن القرار الإمبراطورى لـ 12 أكتوبر 1858، حجم الوعاء العقارى للمركز الأوروبى المزمع إنشاؤه، وأكّده "سيناتوس-كونسيلت"سنة1868،لكن التّزايد الكبير للمعمّرين فيما بعد، أصبح يضغط كل مرة على الإدارة الاستعمارية، حتّ توسّع المركز، من خلال سلب المزيد من العقّار من القبيلة، ومن القبائل المجاورة لها،بل حتّى من كبار المعمّرين الأوروبيين، تحت غطاء المصلحة العامة،وكان المسوّغ دائما أمام هؤلاء، هو قِصر نَظَرِ الإدارة الاستعمارية،التى لم تستطع خلال عُشريتَين من الزمن،توقّع ذلك الازدهار الذى عرفه مركز "لاموريسيار".

(01)-Anom ,2M, Boite N° 150, commune mixte D'ain -Fezza , Rapport de l'administrateur ,01 Juillet 1888.

(02)- أنظر: Anom ,2M, Boite N° 150, commune mixte D'ain Fezza , Rapport de l'administrateur, 01 Juillet 1888 et Anom ,2N, Boite N° 88, Rapport à L'empereur, Paris15 Janvier 1868.

(03)- Anom ,2M, Boite N° 150, commune mixte D'ain -Fezza , Rapport de l'administrateur, 01 Juillet 1888.

(04)- Anom ,2N, Boite N° 88, Rapport à L'empereur, Paris15 Janvier 1868.

(05)- Anom ,2M, Boite N° 150, commune mixte D'ain Fezza, Rapport de l'administrateur, 01 Juillet 1888.

(06)- Ibidem.

(07)- Ibidem.

-(08)Anom,2M, Boite N° 88, Le prince chargé du Ministère de l'Algérie et des colonies, Décret de l'empereur Napoléon III ,st Cloud,13 Octobre 1858.

-(09 :Ibidem.

-(10 Ibidem.

(11)- Anom ,2M, Boite N° 88, arrêté ministérielle au nom de l'empereur, le prince chargé du ministère de l'Algérie et des colonies, Paris 12 Novembre 1858.

-(12) Ibidem.

-(13) Ibidem.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

-(14):Anom, 1M,Boite N°03,Rapport d'ensemble sur le service de la colonisation dans la subdivision de Tlemcen,1858-1859,Tlemcen 16 juin 1860.
(15)- Anom ,2M, Boite N° 88, arrête du gouverneur général de l'Algérie Pélissier Duc de Malakoff, Alger 23 Février 1861.
(16)- Anom ,2M, Boite N°88, Notices historiques et statistiques sur le centre européen, le commissaire civil, Lamoricière 01 Mars 1877.
(17)- Anom ,2N, Boite N° 88, Rapport à L'empereur, Paris15 Janvier 1868.
- (18) Anom,2M, Boite N°88,L'inspecteur chef du service de l'enregistrement et des domaines ,Cahier des charges relatif à la vente au enchères publiques de 60 Lots de terre domaniales sises au lieu des Ouleds Mimoun subdivision de Tlemcen ,Oran12 Novembre 1856.
(19)- Anom, 2M, Boite N°88, Colonisation, au sujet de la concession de 2029 Hectares proposé en faveur de Mr.Garavini et Manégat, lettre du gouverneur général au général commandant de la division D'Oran, Alger 08 Juin1856.

(20)-عبّر عن هذا الاتجاه رئيس المجلس البلدي للمركز الأوروبي السيد "كورتو" Courtot في تقرير إحصائي جاء في جانب منه " من المهم إنشاء مشاريع فلاحية ،إن إقليم" لاموريسيار" بالإضافة إلى 48 امتيازا فلاحيا، و الذي ينتمي إلى أفراد لا يقومون بالزراعة،1500 هكتار هي أراضٍ بور.
Anom,2M, Boite N°88, Tableaux statique résumant le résultat des études prescrites par les circulaires gouvernementales du 03 et 19 Novembre 1888 en vue d'aides au développement des anciens centres , dressé par le maire Courtot, Lamoricière 28 janvier 1889.
(21) Anom,2M, Boite N°88,Procès-verbal de vérification de concessions au village des ouled Mimoun cercle militaire et subdivision de Tlemcen ,dressé sous la forme sommaire et collective conformément au instructions ministérielles contenus en la circulaire de S.E en date du 28 Août 1860, titre 03, 3éme alinéa, 15 Juillet 1861.
Anom, 2M,Boite N°88, Avis du commandant de la subdivision ,06Août 1861.
(22) Anom, M,Boite N°88, Procès- verbal de vérification de concessions, 17 Avril 1864.
(23) Ibidem.
(24)- Anom, M, Boite N°88, Procès- verbal de vérification de concessions,17 Avril 1864.
(25):Anom.2M,Boite N°88,enregistrement et domaine, au sujet d'une affectation proposée en faveur des ponts et chausses, lettre du gouverneur général au général commandant de la division D'Oran, Alger 19Mai1866.
(26)- Anom ,2N, Boite N° 88, Rapport à L'empereur, Paris 15 Janvier 1868.
(27)- أنظر: Anom ,2N, Boite N° 88, Rapport à L'empereur, Paris 15 Janvier 1868.
(28) Ibidem.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

(29) :Anom ,2N, Boite N° 88, Décret de Napoléon III sur la délimitation des territoires de la tribu des Ouled Mimoun, 15Janvier 1868.
(30)Anom ,2N, Boite N° 88, Rapport à L'empereur, Paris 15 Janvier 1868.
(31) Ibidem.
(32)- Anom ,2N, Boite N° 88, Rapport à L'empereur, Paris 15 Janvier 1868.
(33)ĺ -Anom ,2N, Boite N° 88, Rapport à L'empereur, Paris 15 Janvier 1868.
(34Ibidem.
(35) Ibidem.
(36) Ibidem.
Ibidem. - (37)
(38) Ibidem.
(39) Ibidem.

أيضا فقد فسّرت الإدارة الاستعمارية استخدامها للتّحفظ، في التقرير الموجّه إلى الإمبراطور، بخصوص أفراد القبيلة الذين كانوا يزرعون 210.82.00 هكتارًا، بأنها تريد الحفاظ على مصالح الاستعمار من جهة،وتسهيل "استغلال الغابة" المتواجدة على تلك الأرض،ومن جهة أخرى ، احترام الملكية الفرديّة للجزائريين ! أنظر:

Anom ,2N, Boite N° 88, Rapport à L'empereur, Paris 15 Janvier 1868.
(40)- Anom ,2M, Boite N°88, Notices historiques et statistiques sur le centre européen, le commissaire civil, Lamoricière 01 Mars 1877.
(41)- Anom, 2M, Boite N°88, Tableaux statique résumant le résultat des études prescrites par les circulaires gouvernementales du 03 et 19 Novembre 1888 en vue d'aides au développement des anciens centres, dressé par le maire Courtot, Lamoricière 28 janvier 1889.
(42) Anom ,2N, Boite N° 88, Rapport à L'empereur, Paris 15 Janvier 1868.
(43)-Ibidem.
(44) Ibidem.
(45) Ibidem.
(46)-Ibidem.